2023



المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية

https://esalexu.journals.ekb.eg

دورية علمية محكمة

المجلد الثامن (العدد الخامس عشر، يناير 2023)

انعكاسات الأزمة الدبلوماسية الخليجية على الاستقرار السياسي في لبنان

محمد شاكر محمد حسين

مدرس العلوم السياسية

كلية السياسة والاقتصاد

جامعة السويس

الملخص

جاءت هذه الدراسة بعنوان انعكاسات الأزمة الدبلوماسية الخليجية على الاستقرار السياسي في لبنان وتناولت تطور العلاقات السعودية اللبنانية والأزمة الدبلوماسية الراهنة بين دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان على خلفية تصريحات قديمة لوزير الإعلام اللبناني، جورج قرداحي، معادية للتحالف العربي الذي تقوده السعودية والحرب في اليمن. واعتبرت وزارة الخارجية السعودية أن التصريحات تحمل تحيزاً واضحاً لميليشيا الحوثي. مما انعكس على توتر العلاقات الخليجية اللبنانية الذي أفضى إلى أزمة دبلوماسية من جانب دول مجلس التعاون الخليجي واليمن. كما تباينت ردودَ الفعل في الداخل اللبناني ما بين مواقف مستهجِنة، في حين صفق لها حلفاء إيران في لبنان، أي حزب الله وحركة أمل مما عمّق الأزمة اللبنانية الداخلية. ثم تناولت الدراسة رد الفعل في الداخل اللبناني والذي تمثل في الاستقواء بالدور الخارجي خاصة الأمريكي والفرنسي بعد الإجراءات التي أخذتها السعودية والدول الخليجية والتي تؤدي عملياً إلى عزل البلد كرد فعل على هيمنة "حزب الله" على السلطة في لبنان ثم عرضت الدراسة للاضطرابات والبيئة الداخلية في لبنان وفي الخاتمة تناولت سيناريوهات الأزمة ومستقبل الاستقرار السياسي في لبنان في ثلاثة سيناريوهات (المزيد من التصعيد– ترسيم خارطة طريق للخروج من الأزمة– بروز دور أمريكي–فرنسي وخاصة مع إطالة أمد الأزمة والتخوفات من تكرارها)

الكلمات الدالة: الأزمة، دول الخليج، لبنان، حزب الله

Abstract

This study title is the implications of the Gulf diplomatic crisis on political stability in Lebanon. the study started with the development of Saudi Lebanese relations then presented the current diplomatic crisis between the Gulf Cooperation Council countries and Lebanon on the background of old statements by the Lebanese Minister of Information, George Qardahi, hostile to the Arab coalition led by Saudi Arabia and the war in Yemen. Which considered biasd towards the Houthi militia by the Saudi Ministry of Foreign Affairs. This due to tension in the Gulf-Lebanese

relations, which led to a diplomatic crisis on the part of the Gulf Cooperation Council countries and Yemen. Reactions inside Lebanon also varied between reprehensible positions, while Iran's allies in Lebanon applauded it, namely Hezbollah and the Amal movement, which deepened the internal Lebanese crisis. Then the study dealt with the reaction inside Lebanon, which was represented in the bullying of the external role, especially the American and French, after the measures taken by Saudi Arabia and the Gulf countries, which practically lead to isolating the country as a reaction to the hegemony of "Hezbollah" on power in Lebanon. Then the study presented the internal turmoil and environment in Lebanon. In the conclusion, it dealt with the scenarios of the crisis and the future of political stability in Lebanon in three scenarios (more escalation - delineating a road map to get out of the crisis - the emergence of an American French role with the prolongation of the crisis and fears of its recurrence).

Keywords: crisis, Gulf states, Lebanon, Hezbollah

مقدمة

تصاعدت المواقف وردود الفعل بين دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان على خلفية تصريحات قديمة لوزير الإعلام اللبناني، جورج قرداحي، معادية للتحالف العربي الذي تقوده السعودية والحرب في اليمن. واعتبرت وزارة الخارجية السعودية أن التصريحات تحمل تحيزاً واضحاً لميليشيا الحوثي. مما انعكس على توتر العلاقات الخليجية اللبنانية الذي أفضى إلى أزمة دبلوماسية من جانب دول مجلس التعاون الخليجي واليمن. كما تباينت ردودَ الفعل في الداخل اللبناني ما بين مواقف مستهجِنة، في حين صفق لها حلفاء إيران في لبنان، أي حزب الله وحركة أمل مما عمّق الأزمة اللبنانية الداخلية.

تتخطى الأزمة الدبلوماسية بين دول الخليج ولبنان تصريحات قرداحي حول الحرب في اليمن، لتعكس حالة من التأزم المتراكم. فعلى مدى السنوات الماضية انعكست التوترات الجيوسياسية والطائفية على العلاقات مع لبنان الذي تشهد علاقته السياسية مع دول الخليج فتوراً منذ سنوات،

على خلفية تعاظم دور حزب الله على الساحة اللبنانية. فعندما اندلعت أحداث ما يسمى الربيع العربي في عامي 2010 و2011م واتخذت تلك الأحداث أبعاداً طائفية، لاسيما في اليمن، وتطور النفوذ الإيراني في الداخل اللبناني من خلال حزب الله، وارتبط هذا التطور بحالة عدم الاستقرار السياسي في لبنان، وهيأت الظروفُ الإقليميةُ الفرصةَ لطهران لإنجاح ترتيباتها في المنطقة، مستغلةً في ذلك حزب الله وأدواته الإعلامية والثقافية والعسكرية لدعم سياساتها والدفاع عن أتباعها في العالم العربي مثل الحوثيين في اليمن وغيرهم من الجماعات الطائفية الأخرى في بلدان عدة. وتنفيذاً للأجندة الإيرانية، انخرط الحزب في الأزمات والحروب العربية انطلاقاً من التورط في الحرب السورية مروراً بالتورط في أزمات العراق واليمن.. وجر معه مؤسسات الدولة اللبنانية نحو مواقف وصراعات لا تخدم لبنان ومصالحه الوطنية.

وإثر ذلك أَدرج مجلس التعاون الخليجي حزبَ الله على القائمة السوداء في يونيو 2013م وصنّفه كمنظمة إرهابية. ورغم ذلك ازدادت أنشطة الحزب التخريبية في الخليج، وأُلقي القبض خلال السنوات الماضية على العديد من عناصره في دول التعاون بتهم تتعلق بالإرهاب. وبعد أن انخرط الحزب عسكرياً في سوريا، أصبح لاعباً في الصراعات الإقليمية خارج الحدود اللبنانية دون مقاومة إسرائيل برغم أنه كان يستمد شرعيته من هذه المقاومة.

مشكلة الدراسة

يوضح السلوك السعودي والخليجي القوي، أن السعودية قد وصلت إلى قناعة بأن الدولة اللبنانية، وتحديداً التحالف الحاكم والمؤلف من الرئيس، ميشال عون، وحزبه، وحزب الله وحزب حركة أمل وأتباعهم، قد أصبحت فعلياً وعملياً جزءاً من المنظومة الإقليمية التي تدور في فلك المحور الإيراني. وتسعى المواقف الخليجية بوجه عام، والسعودية والإمارات بشكل خاص إلى الضغط وتغيير هذا النهج اللبناني وإعادتها في صف الأمن الإقليمي العربي. فما هي طبيعة وأبعاد الأزمة الدبلوماسية الخليجية اللبنانية؟ وما مسبباتها؟ وكيف يمكن احتوائها؟ وما هو دور الأطراف الدولية والإقليمية في ذلك؟ وهل يمكن أن يفضي الضغط الخليجي إلى كبح جماح حزب الله وتحييد إيران عن المحور الإيراني؟ وما علاقة ذلك بمستقبل الاستقرار السياسي والحكومي في لبنان؟

منهج الدراسة

من الملائم دراسة العامل أو المتغير الخارجي وعلاقته بالداخل اللبناني، وهو ما يتعلق في هذه الدراسة بدور الدول الخليجية كقوى إقليمية في التأثير على السياسات الحالية للنظام اللبناني واستعادة الاستقرار السياسي والحكومي في إطار النظام الإقليمي العربي. لذا تعتمد هذه الدراسة على استخدام اقتراب تحليل النظم.

وتنقسم الدراسة إلى المحاور التالية:

- مفاهيم الاستقرار السياسي والحكومي.
- الأزمة الخليجية اللبنانية: طبيعتها وتداعياتها.
- البيئة والاضطرابات الداخلية اللبنانية.
- سيناريوهات الأزمة ومستقبل الاستقرار اللبناني.

أولاً: مفاهيم الاستقرار السياسي والحكومي

حازت مفاهيم الاستقرار السياسي وما يرتبط به من الاستقرار الحكومي اهتماماً كبيراً في دراسة النظم السياسية المقارنة.

1- مدارس دراسة الاستقرار السياسي

يوجد أربع مدارس رئيسة في دراسة الاستقرار السياسي، يمكن التمييز بينها على النحو التالي:

1/1- المدرسة السلوكية: تنظر هذه المدرسة إلى الاستقرار السياسي باعتباره غياب العنف السياسي، والذي يتم تعريفه باعتباره مجموعة الأحداث والسلوكيات التي يمكن ملاحظتها كأعمال الشغب والانقلابات والحروب الأهلية. ووفقاً لذلك فإن النظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم والانصياع للقانون، ويغيب عنه العنف بشكل ملاحظ، حيث إن عملية اتخاذ القرارات وتعديلها تتم وفقاً لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة لاستخدام العنف. وبالرغم من أهمية ذلك الاتجاه إلا أنه قد تعرض للعديد من الانتقادات، أهمها اعتماده في تعريف الاستقرار السياسي علي عامل سلبي يتمثل في غياب العنف، كما أن هذا الاتجاه قد ركز بشكل أساسي على جانب السلوك

السياسي وأهمل جوانب أخري مثل المؤسسات السياسية والخلافات داخل النخبة. (سلطان، 1991: ص47)

2/1- المدرسة التنظيمية: يري أنصار هذه المدرسة أن الاستقرار السياسي هو مرادف لحفظ النظام والإبقاء عليه، فالاستقرار السياسي يكمن في عدم تغير النظام السياسي والانسجام بين مؤسساته. ويمكن القول بأن هذا التعريف قد أدخل عليه بعض التعديل فيما بعد، بحيث أصبح يتم النظر للاستقرار السياسي ليس باعتباره مجرد الإبقاء على الوضع القائم، بل القدرة على التكيف مع الأوضاع والظروف المتغيرة، ومن ثم فإن كان التغير أكبر من التكيف فإن النظام السياسي يكون غير مستقر، وأما إذا كان التغير أصغر من التكيف فإن النظام السياسي يكون مستقر.

3/1- المدرسة البنائية الوظيفية: تركز هذه المدرسة في تعريفها للاستقرار السياسي علي الأبنية الحكومية، حيث يمكن التمييز بين الأبنية الحكومية من حيث درجة استقرارها، وذلك عن طريق قدرتها على إيجاد التقبل لنظمها وإيجاد اتجاهات مؤيدة ومساندة لها. ويعد المؤشر على الاستقرار السياسي في هذه الحالة هو قدرة المؤسسات السياسية المختلفة على التأقلم مع التغيرات المحيطة والاستجابة لها. وبالرغم من ذلك إلا أن هذه المدرسة قد تعرضت للنقد باعتبارها تركز على بعد واحد وهو البعد المؤسسي، فبالرغم من أهمية البعد المؤسسي إلا أنه لا يكفي لتفسير ظاهرة الاستقرار السياسي (عمير، 2002: 24).

4/1- المدرسة التي تربط بين الاستقرار السياسي والأداء الحكومي: تري هذه المدرسة بوجه خاص أن الاستقرار السياسي ينطوي على عدد من الخصائص المميزة للأداء الحكومي وهي عدم تغير المؤسسات الحكومية في فترات قصيرة، قدرة الحكومة على إصدار قوانين أو تعهدات إيجابية، قدرة الحكومة على تخفيف العنف، قدرة الحكومة على الاستجابة لمطالب الجماهير بالبرامج التنموية، وقدرة الحكومة على استخدام العنف كرادع لسلوك المواطنين (المرجع السابق، ص25).

يتضح مما سبق أن المدرسة السلوكية تركز على الأنماط السلوكية للاستقرار السياسي متمثلة في غياب العنف، في حين تناولت المدرسة التنظيمية الاستقرار السياسي باعتباره مرادف لحفظ النظام، أما المدرسة البنائية الوظيفية فقد ركزت بشكل أساسي على الأبنية الحكومية، في حين ربطت المدرسة الأخيرة بين الاستقرار السياسي والأداء الحكومي.

2- مؤشرات الاستقرار السياسي

تتنوع المؤشرات التي تقيس ظاهرة الاستقرار أو عدم الاستقرار السياسي، فهناك من ينطلق في تحديده لمؤشرات الاستقرار السياسي من المفهوم المخالف له، أي عن طريق دراسة ظاهرة اللااستقرار السياسي، وذلك لكثرة ظواهر عدم الاستقرار في العديد من الدول من تدهور للمؤسسات ونقص السيادة بسبب التدخل الخارجي سواء العالمي أو الإقليمي، وعدم القدرة على مجابهة النزاعات الداخلية والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي وغيرها، بمعنى تحليل أسباب عدم الاستقرار السياسي. وفيما يلي استعراض لأهم المؤشرات التي يجب توافرها ليتم وصف الحالة السياسية بالاستقرار، وهي:

- نمط انتقال السلطة في الدولة.
- تطبيق الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية.
- شرعية وقوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة.
- غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية، والحركات الانفصالية، والتمردات، والثورات.
- الثبات في المناصب الحكومية، والاستقرار البرلماني.
- عدم تكرار قيام الانقلابات العسكرية أو التمرد المسلح.
- السيادة وقدرة النظام السياسي على حماية المجتمع من الأزمات والصراعات الداخلية وضبط الأمن الداخلي والقدرة على التصدي للأخطار الخارجية.
- تجانس الثقافة السياسية ومعالجة الانقسامات الطائفية والحزبية والقبلية والطبقية داخل المجتمع لتدعيم الاستقرار السياسي والتكامل القومي ووحدة الولاء الوطني.
- وجود مبادئ المواطنة والتعددية والتنوع وانتشارهم على مستوى المجتمع، وتغليب الهوية الوطنية على باقي الهويات والانتماءات الأولية.
- نسبة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية ومدى توافر الأوضاع المعيشية والأمنية والاقتصادية والصحية الجيدة.
- نجاح السياسات الاقتصادية العامة.
- تماسك القيادة وإرساء نمط للسلطة يتسم بالشرعية والعقلانية. (نايل، 2017، ص 29-31)

إذن يتحقق الاستقرار السياسي والحكومي في أي مجتمع نتيجة وجود توازن بين النظام السياسي وبيئته الداخلية والخارجية، وأن يعكس النظام السياسي القيم الثقافية والاجتماعية الأساسية للمجتمع، وتعكس السياسات العامة مصالح وأهداف الجماعات والطبقات المؤثرة في المجتمع، وأن توجد قنوات الاتصال والتمثيل السياسي القادرة على التعبير عن كافة مكونات وأطياف المجتمع، بحيث تشعر كل جماعة أو فئة أنها تستطيع أن تؤثر في عملية صنع القرار. وكذلك تعكس النخبة في داخلها القوى المجتمعية المختلفة، بحيث تشعر كل مكون أو قوة مجتمعية بأن النخبة تمثل امتداداً لها. ومن هنا فإن الاستقرار السياسي في النهاية لا يشير إلى مجرد ثبات أو استمرارية النظام السياسي، وإنما إلى غلبة العوامل الاستقرارية على العوامل اللااستقرارية، ويمكن أن يكون الاستقرار طبيعياً، كما يمكن أن يكون مصطنعاً، أو سلطوياً.

3- عدم الاستقرار الحكومي

يعد الصراع من أجل السلطة السياسية ظاهرة دائمة في أي نظام سياسي، وهذا الصراع قد يتم ضمن حدود وقواعد اللعبة الديمقراطية المتفق عليها، وكذلك الضوابط الإقليمية والدولية التي تضمن الحفاظ على التوزان السياسي بما يمنع العنف والاضطرابات، إلا أن المجتمعات الطائفية قد تفتقد لوجود نظام سياسي تنافسي، والصراع على السلطة السياسية يتم بإطار مختلف قد يلعب فيه العنف والتوتر دوره بأطر حادة. (ساحلي، 2019، ص 210-211).

وتتعلق ظاهرة عدم الاستقرار الحكومي بوجود خلل في تشكل الحكومة أو استمرارها وأدائها، وعوامله وأسبابه متعددة، منها:

- غياب الأغلبية السياسية التي تستند إليها الحكومة أثناء تشكلها.
- الاختلاف على البرنامج الحكومي.
- تعرض الحكومة لأزمة عدم الثقة.
- الانسحاب المفاجئ لواحدة من القوى السياسية أو الحزبية في الائتلاف الحكومي مما يتسبب بانهيار الحكومة. (بيكارد، 2012، ص 36-37)

ينتج عن هذه الحالة صعوبة تشكل الحكومة، أو عدم استمراريتها لمدة طويلة، أو تكرار انسحاب أو حجب الثقة عن بعض وزرائها، أو تأخر إقرار مشاريع القوانين التي ترفعها.

ولعل لبنان وهو يمثل هذا النموذج يمر بمرحلة سلبية جداً، إذ أن العلاقة بين الدولة والهوية والسلطة علاقة غير نابعة من إرادة المواطن، فالانتماءات الأولية في المجتمع اللبناني استولت على السلطة، وأبقت على هذه الانتماءات مما يهدد الهوية والانتماء الجمعي للبنان، فنتج عن الأحوال اللبنانية أزمات مستمرة، بعد حرب أهلية طاحنة. فما زالت الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتكرر في ظل تجاذبات إقليمية ودولية تتسم بالصراع والاضطراب.

ثانياً: الأزمة الخليجية اللبنانية: طبيعتها وتداعياتها

لكل أزمة سياسية ذات طابع دولي طبيعتها، وردود أفعال لأطرافها، ومواقف دولية وإقليمية قد تسهم في احتوائها أو تأجيج الصراع. وعلى خلفية تصريحات قديمة لوزير الإعلام اللبناني، جورج قرداحي، حول دعمه لميلشيا الحوثي ودور التحالف العربي بقيادة السعودية والحرب في اليمن، نشأت أزمة دبلوماسية بين لبنان والدول الخليجية واليمن.

1- تطور العلاقات السعودية اللبنانية

من المعلوم في لبنان أن تصريحات وزير الإعلام جورج قرداحي وأن كانت قديمة ومسجلة، إلا أنها تعبر عن دعمه للحوثيين. لذا كانت بمثابة شرارة أشعلت تراكماً من اضطراب العلاقات اللبنانية السعودية، وأن رأب الصدع يتطلب معالجة جذرية للأزمة، يرتبط بمسارات زمنية مختلفة.

وتعود جذور الأزمة السعودية اللبنانية إلى العام 2005م منذ اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، ولا تنفصل عن سوريا، وبدأ حينها مسار دراماتيكي متقطع في العلاقات بين بيروت والرياض، وبين دمشق والرياض، وبلغت ذروته الأولى مع حرب يوليو 2006م حين وصف البيان السعودي ما قام به حزب الله بالـ "مغامرة". لاحقاً، جرت محاولات لترتيب العلاقات اللبنانية السعودية، والسورية السعودية، إلى أن حصل اتفاق بين السعودية وسوريا في 2009م، وفر مظلة سورية سعودية للعلاقات اللبنانية الخليجية، وترأس سعد الحريري بعدها أول حكومة.

ومع سقوط حكومة سعد الحريري في 2011م بسبب استقالة وزراء حزب الله وحلفائه، تبيّن، أن عبارة "الأمر لي" لم تعد لسوريا، بل أصبحت لإيران، وأن "الحكومة سقطت بقرار إيراني، وتمسك بعدها حزب الله بتكليف نجيب ميقاتي رئيساً للحكومة خلافاً للرغبة السعودية السورية بعودة الحريري، وتدهورت العلاقات السعودية السورية".

كما أن التسوية الرئاسية التي أوصلت ميشال عون لرئاسة الجمهورية عام 2016م، بالتوافق مع "الحريري الابن"، كانت محطة فاصلة في تدهور العلاقات السعودية اللبنانية. فحينها، لم ينجح الحريري، ومعه رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، في جذب عون إلى الوسط مقابل عدم الارتباط بحزب الله.

وفي العام 2017م، حين قدم الحريري استقالته من الرياض، وضعه البعض بجانب شخصي، و"اتضح لاحقاً أن هناك جانباً سياسياً، ولم تتعاون السعودية مع أي حكومة بعد 2017م، وتمسك الحريري بحلفه مع جبران باسيل (الحليف المسيحي الأول لحزب الله وصهر عون) لخوض الانتخابات البرلمانية إلى جانبه"

ويبدو أن قادة السعودية والخليج لديهم تصور صارم. إما قطيعة شاملة، وإما عودة إلى لبنان بدفتر شروط جديد. وعليه، فـ"الحكومة لأول مرة منذ تأسيس لبنان، تدخل بمثل هذه الأزمة مع دول خليجية، تستورد ثلث ما ينتجه". لذا كانت إثارة أزمة التصريحات القديمة وتوظيفها في إطار منهجية الإدارة بالأزمات.

إذن بلوغ هذه اللحظة المتوترة في العلاقات الخليجية اللبنانية، يعبر عن أزمة سعودية إيرانية، ترجمتها في لبنان؛ ومشكلة السعوديين مع حزب الله، كنتاج أزمة العلاقات السعودية الإيرانية. كما أن مشكلة السعودية أيضاً عدم عثورها على قوة لبنانية مستعدة لمواجهة حزب الله.

إلا أنه مع ترتيب العلاقات السعودية الإيرانية ضمن مسار لم يتعثر، تتدهور الأمور لبنانياً، مما يعكس في طياته "رغبة سعودية في ترتيب العلاقة مع إيران مستقبلاً، بمنأى عن الملف اللبناني، وأن لبنان ليس على جدول أعمال الرياض– طهران".

2– الأزمة الدبلوماسية الراهنة: الأسباب والتحركات الخليجية

في حديث مسجل لبرنامج "برلمان الشعب" الذي بث على قناة "الجزيرة"، وفي معرض رده على سؤال حول موقفه مما يحدث في اليمن، قال جورج قرداحي (قبل تعيينه بمنصب وزير الإعلام بلبنان: "شعب يدافع عن نفسه، هل يعتدون على أحد؟ في نظري هذه الحرب اليمنية عبثية يجب أن تتوقف"، معتبراً أن "الحوثيين يدافعون عن أنفسهم في وجه اعتداء خارجي"، ليوجه له أحد الحضور سؤالاً: "هل تعتبر أن الإمارات والسعودية تعتديان على اليمن؟"، فرد قرداحي: "أكيد فيه اعتداء، ليس

لأنهم السعودية أو الإمارات، ولكن لأن هناك اعتداء منذ ثمان سنوات مستمراً، وما لا تستطيع تنفيذه في عامين أو ثلاثة لن تستطيع تنفيذه في ثمان سنوات". (قناة العربية).

ازداد المشهد السياسي في لبنان تأزماً، في وقت لم تتخذ فيه السلطات اللبنانية إجراءات عملية بعد القرارات الدبلوماسية التي اتخذتها جميع دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء سلطنة عمان) ضد لبنان، والتي بلغت في معظمها لمستوى القطيعة الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية، وفيما يلي استعراض لأبرز هذه المواقف والتحركات.

السعودية

اعتبر وزير الخارجية السعودي، الأمير فيصل بن فرحان، أن "التوتر الحالي في العلاقات مع لبنان ليس أزمة"، مؤكداً دعم المملكة لإصلاح شامل هناك، مؤكداً أنه "ليست هناك أزمة مع لبنان، بل أزمة في لبنان بسبب هيمنة وكلاء إيران، وأن هيمنة "حزب الله" على النظام السياسي في لبنان أمر يثير قلقاً لدى المملكة ويجعل التعامل معه غير ذي جدوى".

كما استدعت السعودية سفيرها في لبنان للتشاور، وكذلك طلبت من سفير لبنان لدى المملكة المغادرة خلال (48) ساعة. وقررت السعودية أيضاً "وقف كافة الواردات اللبنانية إلى المملكة، كما سيتم اتخاذ عدد من الإجراءات الأخرى لتحقيق تلك الأهداف. وحرصاً على سلامة المواطنين في ظل ازدياد حالة عدم استقرار الأوضاع الأمنية في لبنان فإن حكومة المملكة أكدت على أن ما صدر بخصوص منع سفر المواطنين إلى لبنان، كما أكدت "حرصها على المواطنين اللبنانيين المقيمين في المملكة، وأنها لا تعتبر أن ما يصدر عن السلطات اللبنانية معبراً عن مواقف الجالية اللبنانية المقيمة في المملكة".

الإمارات

أعلنت السلطات الإماراتية، أنها سحبت دبلوماسييها لدى بيروت، كما أصدرت قراراً بمنع مواطنيها من السفر إلى لبنان، فيما أشار وزير الدولة الإماراتي، خليفة شاهين المرر، إلى "استمرارية العمل في القسم القنصلي ومركز التأشيرات في بعثة الدولة لدى بيروت خلال الفترة الحالية"، بينما أكدت وكالة الأنباء الإماراتية أن "الدولة قررت منع مواطنيها من السفر إلى جمهورية لبنان". وفي خطوة لاحقة أوقفت الإمارات تأشيرات دخول اللبنانيين.

قطر

أعربت وزارة الخارجية القطرية عن استنكارها لتصريحات جورج قرداحي بشأن اليمن، داعية الحكومة اللبنانية إلى اتخاذ "إجراءات رأب الصدع بين الأشقاء"، مؤكدة أن "موقف وزير الإعلام اللبناني الجديد غير مسؤول تجاه بلده وتجاه القضايا العربية على حد سواء". وعلى جانب آخر فأن قطر تسعى إلى محاولة لإيجاد حل للأزمة اللبنانية الخليجية.

الكويت

استدعت الخارجية الكويتية، سفيرها من لبنان، وطلبت من القائم بالأعمال اللبناني لديها مغادرة أراضيها خلال (48) ساعة، لافتة إلى أن "قرارها حول لبنان جاء بسبب استمرار التصريحات السلبية من المسؤولين اللبنانيين، واستناداً للعلاقة التاريخية والروابط بين الكويت والسعودية".

البحرين

طلبت وزارة الخارجية البحرينية، من السفير اللبناني في المنامة مغادرة المملكة خلال (48) ساعة، وقالت الخارجية في بيان إن قرارها يأتي "على خلفية سلسلة التصريحات والمواقف المرفوضة والمسيئة التي صدرت عن مسؤولين لبنانيين في الآونة الأخيرة"، موضحة أن "هذا القرار لا يمس بالأشقاء اللبنانيين المقيمين في المملكة".

سلطنة عمان

أعربت وزارة الخارجية العمانية عن أسفها العميق لتأزم العلاقات بين لبنان وعدد من الدول الخليجية، وقالت وزارة الخارجية العمانية في بيان إنها "تدعو الجميع إلى ضبط النفس والعمل على تجنب التصعيد ومعالجة الخلافات عبر الحوار والتفاهم بما يحفظ للدول وشعوبها الشقيقة مصالحها العليا في الأمن والاستقرار والتعاون القائم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية".

اليمن

سلم سفير اليمن لدى بيروت، عبد الله الدعيس، أمين عام وزارة الخارجية اللبنانية، هاني شميطلي، رسالة احتجاج على التصريحات التي أدلى بها جورج قرداحي، وأعربت الخارجية اليمنية في رسالة الاحتجاج عن استغرابها الشديد من هذه التصريحات "التي تسيء للعلاقات اليمنية اللبنانية، وتتناسى جرائم الميليشيات الحوثية ضد الشعب اليمني وانقلابها على الحكومة الشرعية

ومحاولاتها الاستيلاء على السلطة بالقوة المسلحة، واستمرار رفضها لكل دعوات السلام، في تحد واضح للقرارات الأممية كافة" (قناة العربية، مرجع سابق).

يتضح مما سبق أن الإجراءات الخليجية تقود إلى خسائر اقتصادية ومالية لبنانية كبيرة بعد قرار منع الواردات على أنواعها من لبنان، فإن هذه الخسائر تضاف إلى تفاقم صعوبات اللبنانيين الاقتصادية والحياتية جراء الأزمة الحادة التي يمر بها منذ أكثر من سنتين، فيما يحول عدم الاستقرار السياسي من دون التوافق على حلول تطلق خطة للتعافي بالاتفاق مع المجتمع الدولي الذي يشترط إصلاحات ما زال هناك خلاف عليها، وقرارات أهمها إبعاد لبنان من الصراعات والأزمات الإقليمية بتنفيذ فعلي لسياسة النأي بالنفس عن هذه الصراعات، فالأرقام عن خسائر لبنان جراء الإجراءات الخليجية تفيد بأن لبنان سيخسر ما يقارب المليار دولار (الرقم المعلن 970 مليون دولار) قيمة البضائع التي يصدرها إلى دول الخليج، سواء كانت صناعية أم منتجات زراعية من الخضراوات والفاكهة التي منعت من دخول السعودية منذ أبريل الماضي، كما أن القطاع الصناعي سيخسر استيراده من السعودية مواد أولية يستخدمها في بعض السلع المصنعة في لبنان، على ما أفادت جمعية الصناعيين اللبنانيين.

جدير بالذكر أنه في ظل القلق الذي أثارته الخطوات الخليجية حيال اللبنانيين المقيمين في الخليج، برزت تطمينات سعودية وكويتية للجالية اللبنانية، فأعاد السفير السعودي في لبنان وليد البخاري تغريد بيان وزارة الخارجية السعودية وفيه يبدي "حرص المملكة الدائم على المواطنين اللبنانيين المقيمين الذين تعتبرهم جزءاً من النسيج واللحمة التي تجمع بين الشعب السعودي وأشقائه العرب المقيمين في المملكة"، فيما أكدت الخارجية الكويتية "حرصها على الأشقاء اللبنانيين المقيمين وعدم المساس بهم"، مبدية أسفها لما آلت إليه الأمور.

إذن؛ مع الترقّب اللبناني لمزيد من الخطوات الخليجية، بعدما سُرّبت أنباء عن عزم مجلس التعاون الخليجي طرد جميع السفراء اللبنانيين في الخليج، بدا أن ثمة مخاوف عربية ودولية جدية حيال تداعيات خطوات كهذه على الاستقرار في لبنان بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية أساساً.

3- ردود الأفعال في الداخل اللبناني

يبدو أن الانتظار والاستقواء بالدور الخارجي خاصة الأمريكي والفرنسي هو سمة الموقف عند حكومة الرئيس نجيب ميقاتي في أزمة لبنان مع السعودية والدول الخليجية، بعد الإجراءات التي

أخذتها والتي تؤدي عملياً إلى عزل البلد كرد فعل على هيمنة "حزب الله" على السلطة في لبنان. فقد تحدث وزير الخارجية اللبناني عبد الله بو حبيب عن مساعٍ أمريكية وفرنسية لحماية حكومة ميقاتي من السقوط، وتخفيف أجواء التوتر بين الرياض وبيروت، وبالتالي احتواء الأزمة الخليجية اللبنانية، كما صدر تأكيد عن وزير الخارجية حول بقاء الحكومة بدعم دولي، وأعلن انتهاء أمر الخلية الوزارية لمعالجة الأزمة مع السعودية، ووصف أداء الأخيرة بـ "القساوة". كما أن الوزير قرداحي أظهر عدم نيته الاستقالة، بينما دعت قوى دينية واجتماعية مارونية وسنية في لبنان رئيسي الجمهورية والحكومة لاتخاذ خطوات حاسمة لنزع فتيل الأزمة مع دول الخليج، وحملت الرئيس عون المسؤولية لعدم تواصله مع دول عربية للوساطة مع الرياض. وتعتبر الحكومة اللبنانية شبه معطلة، فحكومة ميقاتي الباقية فقط بقرار خارجي (فرنسي–أمريكي)، لم تجتمع منذ علقت جلستها بعد موقف وزراء حزب الله وحركة أمل من المحقق العدلي بانفجار مرفأ بيروت طارق البيطار، وهما يطالبان بعزله، ثم أحداث الطيونة، والآن الأزمة مع السعودية. كما أن بقاء قرداحي مدعوم من حزب الله، مما يكشف عن نيته في التصعيد، ورفض تقديم تنازل إجرائي، وصار بقاء قرداحي مقروناً ببقاء وزراء الحزب (المؤسسة اللبنانية الوطنية للإعلام)

يذكر أن خطاب الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله عقب أحداث الطيونة، اتهم السعودية بدور سلبي في لبنان، مما عكس مناخاً متوتراً، والحزب برأيه يسعى للاستفادة طالما أن معركته مع السعودية مكشوفة. وكل ذلك يؤدى إلى مقاطعة عربية عربية لا بناء علاقات عربية إيجابية.

وهكذا يبدو أن معالجة السلطات اللبنانية تظهر أنها لم تتدارك وتلجم الأزمة، بدءاً من توصيفها بـ "المشكلة"، والتبرؤ الخجول من تصريحات قرداحي، بينما هي أزمة كبيرة تتجلي فصولها مع مرور الوقت.

من هنا يمكن القول وفي ضوء المقاربة السعودية–الإماراتية أنه لا شيء يتقدم لدى قادة الخليج على إنهاء الحرب في اليمن وتحجيم دور ميلشيا الحوثي، و"إذا حصل اتفاق سعودي إيراني، شمل اليمن، قد ينسحب على لبنان". غير ذلك، "لن تقدم دول الخليج تنازلات تصب بمصلحة أطراف تقاتل ضدها".

هكذا يتبين أن سياسة الانتظار التي تتوخى وساطات أجنبية أو عربية مع الرياض، هي الوجه الآخر لإحجام السلطة اللبنانية والحكومة عن اتخاذ الموقف والخطوات المطلوبة من أجل تصويب خروج فرقاء لبنانيين في طليعتهم "حزب الله"، عن تقاليد السياسة الخارجية اللبنانية على مر التاريخ، والتي من مبادئها ضمان العلاقة السوية مع الدول العربية والخليجية خصوصاً، بما يضمن عدم المس بأمنها واستقرارها، فكيف إذا كانت دولة كبرى مثل السعودية تتعرض للقصف شبه اليومي من الحوثيين المدعومين من إيران والحزب بالمسيرات المفخخة والصواريخ الباليستية على المنشآت المدنية من مطارات ومصافي نفط ومناطق سكنية، في وقت يتم تدريب الحوثيين على يد عسكريين خبراء من الحزب نفسه، الذي يحتضن حضورهم السياسي والعسكري والإعلامي في لبنان، حيث تبث فضائية "المسيرة" التابعة لهم ومحطة أخرى، من منطقة بئر حسن في ضاحية بيروت الجنوبية، ويتلقون التوجيهات من الأمين العام للحزب حسن نصر الله في كثير من التفاصيل.

وفي رأي قيادات سياسية معارضة للحكم والحكومة الحالية، فإن الأخيرة تأخرت كثيراً في إجراءاتها فور الإعلان عن الغضب السعودي والخليجي إزاء تصريحات قرداحي، فيما زاد الأخير الطين بلة برفضه الاعتذار ثم امتناعه عن الاستقالة، وطلبه مقابلاً لهذه الخطوة أو ضمانة بأن الأزمة ستنتهي، وكأن الجانب اللبناني يطلب ثمناً لتصحيح موقف ينحاز إلى حرب تخوضها إيران في اليمن عبر الحوثيين من أجل إحداث تغيير في الجغرافيا السياسية للمنطقة، وهو ما يتسبب باستنفار عربي، بدليل أن الجامعة العربية شكلت قبل سنوات لجنة وزارية لرسم سياسة إجراءات حيال التدخلات الإيرانية في الدول العربية.

ومهما كانت التفسيرات لتأجيل تنحي قرداحي فإن هذا الأمر بات يطرح مسألة استقالة الحكومة، الأمر الذي خضع لتجاذبات محلية وخارجية، وفضلاً عن أن عون ورئيس البرلمان نبيه بري ورئيس "الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط نصحوا ميقاتي بعدم الاستقالة بحجة صعوبة تشكيل حكومة من بعدها، فإن الداعين إلى إقدام رئيس الحكومة على هذه الخطوة يرون أن بقاءها أو رحيلها سيان، طالما أنها معطلة وممنوعة من الاجتماع بسبب تعليق الوزراء الموالين لـ"حزب الله" وحركة "أمل" (الثنائي الشيعي) حضورهم اجتماعها إذا لم ينفذ مطلبهم بإقالة المحقق العدلي في جريمة انفجار المرفأ طارق بيطار.

يتضح مما سبق خطورة "حزب الله" وحلفائه في الهيمنة على مقاليد الحكم والقرار في لبنان، مما فاقم من تدهور الأوضاع، هذا بسبب تبعات السياسة التي ينتهجونها بالانحياز إلى السياسة الإيرانية، مع ما يرتبه ذلك على لبنان واللبنانيين.

في هذا السياق برز موقفان: الأول للأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، الذي حثّ الرئيس اللبناني ميشال عون وميقاتي على "السعي السريع من أجل اتخاذ الخطوات الضرورية التي يمكن أن تضع حداً لتدهور" علاقات لبنان العربية والخليجية، لكنّه في المقابل "ناشد المسؤولين في دول الخليج بتدبّر الإجراءات المطروح اتخاذها في خضم ذلك الموقف، بما يتفادى المزيد من التأثيرات السلبية على الاقتصاد اللبناني المنهار والمواطن الذي يعيش أوضاعاً غاية في الصعوبة"، من هنا ترى جامعة الدول العربية ضرورة احتواء الأزمة في إطار النظام الإقليمي العربي والسعي إلى حلّ ينهي الأزمة بـ"أقل خسائر ممكنة". وفي هذا الشأن تأتى المبادرة القطرية للوساطة والحوار اللبناني السعودي.

والموقف الآخر يتعلق بتسارع الجهود الفرنسية مع جهات خليجية، للتوصل إلى صيغة حل تخفف من التداعيات الاقتصادية السلبية على لبنان لأي إجراءات ترتئيها دول الخليج، في سياق ردّها على تصريحات قرداحي. وتشمل الجهود كذلك تجنّب دفع حكومة ميقاتي إلى الاستقالة لأن ذلك سيدفع "حزب الله" وحلفاءه إلى إبقاء الأمور على ما هي عليه حتى نهاية العهد الحالي. فيما فشلت جهود رئيس الحكومة في طلب وساطة أمريكية للضغط على دول الخليج (جريدة النهار العربي، 30 أكتوبر 2021)

ثالثاً: الاضطرابات والبيئة الداخلية في لبنان

مازال النموذج التوافقي هو مدخل التفاهم بين نُخب ممثلة للجماعات الثقافية المختلفة على صيغة دستورية وقانونية تضمن تمثيل هذه الجماعات في نظام الحكم هو المدخل الأساسي في السعي إلى حل أزمات التعددية الثقافية، وخاصةً في المجتمعات الأكثر تعددية. (Lijphart, Yale University Press, 1982)

1- التوافقية وقواعد اللعبة السياسية

يظل التوتر الناتج عن طغيان انتماء أولى أو آخر غالباً لدى فئات اجتماعية في كل منها، وكامناً، أو منكوراً من جانب نظم سياسية لم تنتبه إلى خطره بعد، أو أرادت المحافظة على

استقرار سياسي مصطنع وليس حقيقياً أو طبيعياً، فأخذ يتراكم مع الوقت حتى ينفجر. ومن ثم تلجأ الدول إلى النموذج التوافقي الذي يقوم على ما يلي:

1/1- نظام سياسي يقوم على ائتلاف واسع يضم ممثلي كل الجماعات الثقافية أو معظمها، سواء في صورة حكومة ائتلافية، أو مجلس أعلى، أو هيئة استشارية ذات نفوذ قوى في مجال التوفيق عند نشوب خلافات على خلفية ثقافية.

2/1- "فيتو" متبادل لحماية مصالح الجماعات الأصغر يُنص عليه في الدستور أو القانون، ويُلزم باتخاذ قرارات معنية بالإجماع أو بأغلبية خاصة. وفي حالة بلجيكا، على سبيل المثال، عُدل الدستور عام 1970م لينص على أن مشاريع القوانين المتعلقة بالانتماءات الثقافية يجب أن تُمرر بموافقة أعضاء البرلمان الممثلين للجماعتين اللتين تتحدثان الألمانية والفرنسية.

3/1- نظام حصص أو "كوتا" يضمن تمثيل مختلف الجماعات الثقافية أو أهمها، بحيث لا تُهيمن إحداها، أو يُستبعد بعضها أو يُهَّمش.

4/1- درجة عالية من الاستقلال الذاتي لكل جماعة ثقافية في إدارة شئونها الدينية والتعليمية والاجتماعية، مع تحبيذ الاتجاه صوب الفيدرالية في حالة تركز كل من الجماعات الثقافية في إقليم معين (Kymlica, Oxford University Press, 2014) عربياً، يعد أبرز نماذج الديمقراطية التوافقية كل من لبنان والعراق.

2- تطور الأزمات السياسية والاقتصادية في لبنان

يقوم النظام السياسي اللبناني على التقسيم الطائفي للسلطات الدستورية والمناصب الإدارية، بحيث يضمن تمثيل فئات معينة في حين يساهم أيضاً في شلل عملية صنع القرار. وأدّت العيوب التي تكتنف نظام الحكم القائم على أساس طائفي إلى دخول لبنان في أتون حرب أهلية. وقد عدّل اتفاق الطائف في العام 1989، والذي وضع حدّاً للحرب، هذا النظام. أصبحت سورية هي صاحبة النفوذ في مرحلة ما بعد الحرب، كما أُعطيت حق الوصاية على لبنان. كذلك بعد اتفاق الطائف، نشأت توترات مثيرة للانقسام بين الطائفتين المسلمتين في لبنان، السنّة والشيعة. تولّت سورية إدارة هذه الانقسامات في حين كانت تفاقمها أيضاً. (ليبهارت، 2006، ص 48-49)

بينما ازدادت حدّة الخلافات بين السنة والشيعة بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني وانسحاب سورية من البلاد في العام 2005م، وتصاعدت حدّة الخلافات أكثر مع اندلاع الحرب الأهلية السورية في العام 2011م. (عبد المجيد، 2021، ص 3-4)

هناك تحديات كثيرة نابعة من ظروف المجتمع اللبناني وتركيبة نخبته الطائفية المتعددة وولاءاتها، ويرتبط ذلك أيضاً بالموقع الجيوسياسي لدولة لبنان في المنطقة ككل.(آرنت ليبهارت، مرجع سابق، ص 128).

إضافة إلى الدور البارز الذي تلعبه العوامل السياسية والاقتصادية في تأزم الوضع اللبناني، فقد شهد لبنان تاريخ طويل من الصراع وعدم الاستقرار السياسي، الى جانب تسجيله نسبة عالية من معدلات انعدام المساواة في توزيع الثروة على مستوى العالم، كما يواجه تحديات عدة تتعلق بارتفاع معدلات البطالة والفقر وضعف الخدمات العامة والفساد، ومنذ اندلاع الأزمة السورية، بات لبنان يواجه المزيد من التحديات التي يدفع ثمنها الأكثر فقراً (مهدي، المركز الديمقراطي العربي، 8 نوفمبر 2021)

فالمناطق التي كانت تواجه النسبة الأعلى من انعدام المساواة في الخدمات العامة وتطوير البنى التحتية، هي نفسها المناطق التي تستقبل الآن النسبة الأكبر من اللاجئين السوريين: يتركز 67% من اللبنانيين المحرومين و87٪ من مجموع اللاجئين من سوريا في 251 منطقة، وبالمجمل يعاني 10% من اللبنانيين و52% من اللاجئين السوريين من الفقر المدقع (علام، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2021/8/4)

كما تعاني الأزمة الاقتصادية: تعاني لبنان من أزمات اقتصادية ومالية تجعلها عرضة لاهتزازات بنيوية داخلية خطيرة. ولم يتجاوز نمو إجمالي الناتج المحلي في لبنان، بحسب البنك الدولي 0.2% في عام 2018م، وارتفع معدل التضخم في العام نفسه ليبلغ في المتوسط 6.1%. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي في نفس العام إلى انخفاض النمو نحو 0.3% تأثر بانخفاض مستوى الثقة، وارتفاع عدم اليقين، وتشديد السياسة النقدية، والانكماش الكبير في قطاع العقارات. وارتفع في نفس العام عجز الحساب الجاري إلى أكثر من 25% من إجمالي الناتج المحلي بسبب اقتران النمو المنخفض للصادرات مع ارتفاع واردات المحروقات، وتراجع صافي تحويلات العاملين في الخارج إلى لبنان (قرم، د.ت، ص 6).

وبحسب البنك الدولي، فإن محركات الاقتصاد اللبناني المتمثلة بالقطاعات الثلاث – العقارات والبناء، والتمويل، والسياحة– ما زالت بطيئة بسبب الأزمة السورية منذ العام 2011. ولا تتعدى مساهمة القطاعات المنتجة من الناتج المحلي الإجمالي الـ14%، ويعتمد الاقتصاد اللبناني بشكل كبير على الاستهلاك؛ إذ بلغ متوسط الاستهلاك الخاص 88.4% من الناتج المحلي خلال الفترة 2004–2016م. ولا تنتج القطاعات الرئيسية (العقارات–التجارة–الإدارة العامة...الخ) البضائع الاستهلاكية المطلوبة أذ يتم استيراد الجزء الأكبر منها في حين تتركز الاستثمارات الإجمالية بنسبة 23% من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع العقارات غير المنتج والريعي, وهذا الأخير يشهد تراجعاً ما ينذر بتفاقم أزمة البطالة على اعتبار أن هذا القطاع يؤمِّن واحدة من أصل كل عشر وظائف بالبلاد كما سجَّل ميزان المدفوعات عجوزات متتالية بين يونيو 2018م ومايو 2019م. فقد بلغ مجموعها التراكمي أكثر من 10.4 مليارات دولار.

وتزايد الدين العام الخارجي والداخلي، وتراكمت نسب العجز وبلغت 18351 مليون دولار، وهذا يعني استنزافاً متواصلاً لصافي الأصول الأجنبية في لبنان، التي يعد حجمها واستقرارها والقدرة على التحكم بها من الشروط الأساسية لتثبيت سعر صرف الليرة الاسمي إزاء الدولار، فأحدث هذا العجز مزيداً من الطلب على الدولار وتهديداً لاستقرار سعر الليرة. وفضلاً عمَّا سبق فقد تدهورت في الآونة الأخيرة بيئة الأعمال بشكل عام مع تراجع لبنان 46 مرتبة خلال 10 سنوات من حيث البنية التحتية؛ إذ هي دون المستوى وتبلغ المرتبة 113 بين 137 دولة. يذكر أن هذه الأزمات دفعت اللبنانيين للخروج إلى الشارع منذ 17 أكتوبر احتجاجاً على أداء الطبقة السياسية التي يتهمونها بالفساد والفشل في إدارة الأزمات المتلاحقة.

وعلى ضوء تراجُع قيمة الليرة اللبنانية بسبب الأزمة المالية التي بلغت أشدّها، دخل الاقتصاد مرحلة السقوط الحر، وازدادت بشكل كبير أعداد السكان الذين يعانون ضائقة مالية شديدة (بساط، كارنيغي للشرق الأوسط، 2020)

وفي يونيو 2020م، أعلن وزير الاقتصاد راوول نعمه أن 60% من اللبنانيين سيصبحون دون خط الفقر بحلول نهاية نفس العام.(Rose, Le Figaro, June 7, 2020)

وفي يوليو 2020م، ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 24% مقارنةً مع الشهر السابق، وبنسبة تفوق 330% مقارنةً مع ما كانت عليه في شهر يوليو 2019م(Khreiche, Bloomberg, August 26, 2020)

وكذلك في ضمان أن تمتلك الدولة الوسائل اللازمة لتأمين الخدمات الأساسية ومعالجة الفقر واللامساواة.,(Baumann, Washington Post, October 2019)

وتتحمّل نخب رجال الأعمال والسياسيين مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع في البلاد. فقد تقاسموا القطاعَين العام والخاص فيما بينهم، وأنشأوا منظومة تتيح لهم اقتطاع إيرادات مالية من أي نشاط اقتصادي تقريباً (أسود، كارنيغي للشرق الأوسط، 2020)

وحين وقع الانفجار في بيروت، المرفق الحيوي الذي تعتمد عليه البلاد لاستيراد الجزء الأكبر من احتياجاتها الأساسية، وأودت بحياة 154 شخصاً، وتسبّبت بإصابة أكثر من خمسة آلاف آخرين، فيما شرد أكثر من 300 ألف. كان الرئيس الفرنسي حريصاً على الدفاع عن آخر جيوب النفوذ الفرنسي في المنطقة (Reuters, 2019)

لا شكّ إذاً أن لبنان بحاجة ماسّة إلى خطة إنقاذية يعدّها صندوق النقد الدولي الذي أبدى استعداده للمساعدة. ولكن الصندوق فرض شروطًا لقاء رزمته المقترَحة، يتعيّن بموجبها على الدولة اللبنانية إجراء إصلاحات هيكلية تؤدّي إلى تعزيز الشفافية والاستقرار المالي، فضلاً عن الحد من الفساد والتهرّب الضريبي (معكرون، 2020، ص4)

وليس مفاجئاً أن الطبقة الحاكمة في البلاد لم تبدِ استعداداً لتلبية هذه الشروط خوفاً من خسارة امتيازاتها، فبلغت الاجتماعات التي عقدتها وفود حكومية لبنانية مع مسؤولين في صندوق النقد الدولي، طريقاً مسدوداً (Azhari)، Al Jazeera, May 2020, " بما في ذلك تفكيك المنظومة الطائفية لتقاسم السلطة (نحاس، 2020).

يجب أن تقود أيضاً إلى إطلاق نموذج اقتصادي تُعاد صياغته من جديد، يبتعد عن النيوليبرالية ليتّجه نحو دولة الرعاية الاجتماعية المركزية.(ساعد، 2019، ص 1740)

ونظراً إلى ما تعانيه البلاد من مستويات شديدة من الفقر واللامساواة، فضلاً عن تداعي طبقتها الوسطى، يجب أن تكون العدالة الاجتماعية في صُلب النموذج الاقتصادي الجديد. ففي لبنان حيث تجني الدولة إيرادات قليلة وتعجز عن تأمين العدالة الاجتماعية، لابدّ أن يكون الإصلاح

الضريبي حجر الأساس في أي رزمة إصلاحية من شأنها إعادة النهوض بالدولة اللبنانية (Jawad, 2009: 21)

يتبين مما سبق أن الأزمة الاقتصادية في تداخلها مع الأزمة السياسية الداخلية في لبنان هي، في جوهرها، أزمة حوكمة مُنبثقة من نظام طائفي يعاني من خلل بُنيوي، بما حال دون صنع سياسات عقلانية، وسمح بانتشار ثقافة الفساد والهدر، وقد عاشت البلاد، وفي مقدّمتها القطاع العام، بقدرات تتجاوز إمكاناتها، وبعد مرور عقود على اعتماد هذا النموذج، كانت النتيجة اقتصاداً شديد المديونية، وقطاع مصرفي منتفخ وهش؛ كما جعلت الاحتياجات التمويلية السنوية الضخمة البلاد عرضة إلى التأثُّر بالصدمات الخارجية والإقليمية، ومع تباطؤ التدفقات المالية الخارجية إلى لبنان، اضطُرّ مصرف لبنان إلى بذل جهود يائسة وباهظة التكلفة للغاية من أجل استقطابها، وفي نهاية المطاف، ثبُت أنها هذه السياسة المالية غير مستدامة.

رابعاً: سيناريوهات الأزمة ومستقبل الاستقرار السياسي في لبنان

في محاولة لاستشراف مستقبل العلاقات الخليجية – اللبنانية وتداعيات الأزمة الناشئة على الاستقرار السياسي، يوجد ثلاثة سيناريوهات يتم استعراضها على النحو التالي:

1- السيناريو الأول: المزيد من التصعيد

في ضوء تسريبات واحتمالات عن نوايا سعودية لاتخاذ خطوات جديدة قد يكون أبرزها قطع التعاون المصرفي ووقف الرحلات الجوية، وترحيل اللبنانيين العاملين والمقيمين في الخليج إلا انتقائياً ضمن حالات التحريض التي يمارسها فرقاء لبنانيون بحق خصومهم السياسيين، وهذا يعني عملياً وقف التحويلات المالية الآتية من السعودية والتي تقارب مليار دولار سنوياً وفقاً للتقارير الموجودة لدى جهات مصرفية رسمية وخاصة، كما يعني التأثير سلباً في موقع مطار بيروت وشركة طيران الشرق الأوسط ومداخيلهما كنقطة وسط للسفر إلى السعودية من عواصم عالمية عدة، وهذه الفرضية في حال حدوثها تعني أن الموقف السعودي يحوز على الأقل على ضوء أصفر أميركي إن كان الضوء الأخضر محجوباً، وسيؤدي إلى جمود سياسي واقتصادي فوق طاقة الحكومة اللبنانية تحمله، في ظل ما ستتعرض له من ضغوط في الشارع تحت عناوين اقتصادية ومذهبية قد تؤدي لاستقالة رئيسها، تفادياً لتدفيعه الثمن في الانتخابات النيابية تحت شعار الاتهام بالتبعية لحزب الله والمسؤولية عن النتائج السلبية للقرارات السعودية، وعدم إقالة وزير الإعلام جورج قرداحي، وفي حال

استقالة الحكومة من خلال استقالة رئيسها فيصعب توقع تسمية بديل وتشكيل حكومة جديدة، بالتالي رسم علامات استفهام حول إمكانية إجراء الانتخابات النيابية، وربط لبنان بالحلول الإقليمية بصورة تستعيد مشهد ما كان عليه الوضع عشية اتفاق الطائف.

2- السيناريو الثاني: ترسيم خارطة طريق للخروج من الأزمة

وذلك يرتبط بأن تنجح الأجواء الدولية التي ظهرت في قمة المناخ ورحبت بدعم بقاء الحكومة والحفاظ على الاستقرار في لبنان، برسم سقف للأزمة يتمثل بالتزام السعودية بوقف خطواتها التصعيدية، وتجميد الأزمة عند حدودها الراهنة، وبقائها معلقة تحت سقف دعم بقاء الحكومة وتفعيل برامج التعاون الحكومي مع صندوق النقد الدولي بتشجيع أميركي فرنسي، بانتظار ما سيحدث في الملف النووي الإيراني وحرب اليمن، ليتقرر توقيت وإطار بدء فكفكة الأزمة، وفي هذه الحالة فإن التحرك نحو الحلحلة فالحلول سيكون قبل موعد الانتخابات النيابية التي ينظر إليها الغرب بصفتها المحطة الأشد فاعلية في خدمة الهدف المشترك مع السعودية، وهو السعي لإضعاف حزب الله، وهو ما تراه السعودية بالضغط على الاقتصاد والحكومة، وهذا ما اختبرته واشنطن وصرفت النظر عنه بعد تجربة سفن كسر الحصار، وفضلت سلوك طريق الرهان على إضعاف حلفاء حزب الله وحجم تمثيلهم النيابي لخلق توازن سياسي يوفر شروطاً أفضل بوجه حزب الله من دون أوهام الرهان على تحجيمه أو توجيه ضربة قاسية له، وسيناريو التجميد يرجح انضمام السعودية إلى الخطة الأميركية الفرنسية القائمة على تركيز الجهود على الاستحقاق الانتخابي، والاستثمار فيه مالياً وإعلامياً، وإدارة التحالفات المناوئة لحزب الله، بدلاً من الضغوط الاقتصادية.

3- السيناريو الثالث: بروز دور أمريكي-فرنسي وخاصة مع إطالة أمد الأزمة والتخوفات من تكرارها

وفي ذلك قد تكون قراءة الولايات المتحدة ومعها فرنسا أن الأزمة هي بمثابة خطوة للسعودية بصفتها محاولة ضغط تفاوضية بوجه واشنطن، وليس بوجه حزب الله أو لبنان وحكومته، سواء للحصول على مزيد من الدعم للحرب في اليمن ووقف الضغوط لإنهائها، أو لخطوة يريد ولي العهد السعودي اعتمادها بصدد مستقبل العرش في الرياض ويسعى لضمان التأييد الأميركي لها، وأصحاب هذه القراءة يستندون إلى نوعية التصريحات الأميركية المتلاحقة لرفع الغطاء عن الموقف السعودي، وتأكيد أنه لا يلقى قبولاً أميركياً، وصولاً لمبادرة أمير قطر الذي التقى المسؤولين

الأميركيين قبل إعلان إرسال وزير خارجيته إلى بيروت قريباً لبدء وساطة بين لبنان والسعودية، وإذا صح هذا التقدير فيجب أن نشهد تجميد التصعيد ومن ثم تراجع النبرة السعودية، ووضع سقف للحل يحمله وزير خارجية قطر يتضمن عناصر حفظ ماء الوجه للحكم السعودي، من دون الاقتراب من القضايا التي تتكفل بتفجير لبنان والحكومة والاستقرار مثل وضع فيتو على وجود حزب الله في الحكومة، وهنا قد تكون استقالة وزير الإعلام جورج قرداحي واردة، خصوصاً أن قرداحي رفض نظرية الاستقالة تحت شعار نزع الفتيل، لكنه أكد الاستعداد للمساعدة في ضمان التراجع السعودي عن الإجراءات العدائية، رابطا البحث بالاستقالة بضمان نتائجها.

انطلاقاً من أن لبنان هي منطقة استراتيجية ومنطقة لتقاطع المصالح للعديد من القوي الكبري علي رأسها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإيران وغيرها من القوي الإقليمية، فإن ضمان الاستقرار داخل لبنان وعدم خروجها عن الإجماع العربي مرهون بعدم معارضة القوي الخارجية المعنية، وانطلاقاً من حقيقة أن المصالح الدولية نسبية ومن الصعب أن تلتقي في محور واحد، فلكل دولة مصالحها، فإنه من مصلحة الجميع التوصل إلى حلول وسط والجلوس علي طاولة المفاوضات إلي جانب المنظمات الدولية والإقليمية وعلي رأسها الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

وحيث أن لبنان هي بلد فقير الموارد ويعتمد على الاستثمارات والمساعدات الخارجية بشكل أساسي، فإنه من الصعب عليه أن ينعزل ويكتفي ذاتياً على نفسه، بعيداً عن الدول الكبري والقوي الخارجية الدولية والإقليمية، ومن ثم يجب أن يأخذ المجتمع الدولي ذلك بعين الاعتبار، وأن تحقيق استقرار لبنان لن يكون إلا من خلال التعاون الدولي ومحاولة إقصاء المصالح الشخصية قدر الإمكان، مع وجود دور بارز لمصر ودول الخليج باعتبارها قوى توازن عربية سياسياً واقتصادياً.

من هنا يمكن القول إن كلاً من دول الخليج ولبنان تربطهما عوامل مصلحية على الصعيد التنموي والأمني منذ نشأة هذه الدول وعبر مسيرة تطورها (بساط، مؤسسة كارنيغي، 2021)

ترجيح السيناريو الثاني، فبرغم احتمالية حدوث أي من هذه السيناريوهات بناء على ما تعتمد عليه من حجج، إلا أن السيناريو الثاني يعد الأكثر احتمالاً، لاعتبار أساسي وهو؛ عظم التحديات المشتركة في المرحلة الراهنة واحتمال استمرارها، مما يرجح هذا السيناريو بدرجة أكبر. وربما نشهد تغييرات في معارك اليمن لصالح الحكومة، كما مفاوضات فيينا قد تقترب من البداية من الجديد، وربما يكون هناك في الأفق حوار سعودي–إيراني، أو إماراتي–إيراني. وبكل الأحوال ربما

يكون مطلع العام الجديد مع بدء تغييرات استبقتها السعودية لتضع موطأ قدم في سياق إعادة لبنان للإجماع العربي وعودة الاستقرار للبنان.

الخاتمة

بات واضحاً أن السعودية والدول الخليجية التي سحبت سفراءها وطلبت من سفراء لبنان مغادرة أراضيها، وحظرت سفر مواطنيها إلى البلد وطلبت منهم مغادرته، تعتبر أن التصريح الذي أدلى به وزير الإعلام جورج قرداحي بالانحياز إلى الحوثيين في حرب اليمن، واتهام السعودية ودولة الإمارات بشن "عدوان" على اليمن، هو رأس جبل الجليد في المشكلة التي تتحكم بالعلاقات اللبنانية – الخليجية، فيما التعاطي اللبناني الرسمي بقي دون مستوى وحجم الأزمة، وسط قصور عن التعاطي معها واستيعاب مدى خطورتها.

وفيما يبدو أن أفق الإجراءات الخليجية واضح لجهة هدف إعادة التوازن إلى لبنان، تماشياً مع ما أقرته حكومة ميقاتي في 2011م عن سياسة "النأي بالنفس"، ولم يتم الالتزام به قط. فلبنان يحتاج لتفاهم يجعله غير مصطف بمحور ضد آخر، و"إلا فالقطيعة مع السعودية وغيرها واقعة". ويتوقع أن تستمر دول الخليج في المنحى التصعيدي المتدرج ورفع منسوب سقف العقوبات خطوة خطوة تجاه لبنان بأوجه عدة اقتصادياً وسياسياً وإجرائياً، حسب تطورات المشهد المتدحرج نحو الأسوأ.

ينبغي الإشارة إلى أنه قد تأتي المستجدات على مستوى مآلات الأزمة السورية أو الحرب اليمنية بما هو جديد وكفيل بإعادة صياغة المواقف الدولية والإقليمية والعربية، بما فيها العلاقات الخليجية اللبنانية وفق أحد هذه السيناريوهات على حساب السيناريوهات الأخرى، أو ربما تأتي بما هو مغاير لكل هذه السيناريوهات، خاصة في ظل المعرفة بأن إمكانية صدق التنبؤ في العلوم الإنسانية تبقى ضعيفة، ومن المتوقع أن تكون ضعيفة بدرجة أكبر في ظل المعرفة بتعدد وتداخل العوامل المؤثرة في حالة التأزم العربي، وفي صياغة خارطة التحالفات العربية والإقليمية والدولية تجاهها.

في سبيل حلحلة مثل هذه الأزمات أو احتوائها قبل تفاقمها، توصي الدراسة بما يلي:

- التفاوض بين الفرقاء على جملة المشكلات الحالية، والذهاب لإطار شبيه باتفاق الدوحة 2008م.
- مبادرة الحكومة بتوقيع "مدونة سلوك"، وإلزام الفرقاء بها إزاء التعاطي مع الدول العربية، وتفعيل سياسة النأي بالنفس.

- ذهاب وفد لبناني مزيج من القيادات الرسمية والقوى الشعبية إلى المملكة العربية السعودية، أو دولة عربية صديقة، وتوسيط الجامعة العربية بدل خيار طلب وساطات فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، إذ يجب تقوية النظام الإقليمي العربي والعلاقات العربية العربية.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية:

1. آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، حسني زينة (ترجمة)، بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006.
2. إليزابيث بيكارد، وألكسندر رامسبوتاهم، المصالحة والإصلاح والصمود: سلام إيجابي من أجل لبنان، لندن: المجلة الدولية لمبادرات السلام، العدد 24، 2012، ص 36-37.
3. جورج قرم، من أجل تأسيس السيادة الوطنية: الأبعاد الوطنية والعربية والدولية للأزمة اللبنانية، د.ت
4. جو معكرون، لبنان بعد انفجار بيروت: بين فشل الدولة والوصاية الدولية، لبنان، المركز العريبي للأبحاث ودراسة السياسات,25أب2020
5. رابحة سيف علام، عام بعد انفجار المرفأ_ لبنان من أزمة إلى أخرى، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2021/8/4، في:

https://acpss.ahram.org.eg/Portal/28/%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%86%D9%81%D8%AC%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%81%D8%A3-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3%D8%AE%D8%B1%D9%89/0.aspx

6. رشيد ساعد، الديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية: دراسة مقارنة بين لبنان وماليزيا، الجزائر: مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 1، أبريل 2019
7. سيماء علي مهدي، أزمة لبنان: بين طموح شعب وهشاشة النظام السياسي، المركز الديمقراطي العربي، 8 نوفمبر 2021، في: **https://democraticac.de/?p=78382**
8. شربل نحاس، "اقتصاد ودولة للبنان"، (بيروت: دار رياض الريس للكتب والنشر، 2020).
9. صمويل هنتنجتون، النظم السياسية في مجتمعات متغيرة، ترجمة: حسام نايل، بيروت: دار التنوير، 2017.
10. عامر بساط، لبنان بأمس الحاجة إلى برنامج طارئ لإرساء الاستقرار، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2021/8/27، في: **https://carnegie-mec.org/topic/30?lang=ar**.

11. -----، "مأساة التقاعس"، مركز مالكوم كير–كارنيغي للشرق الأوسط، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2020

12. ليديا أسود، "حول اللامساواة وما تثيره من سخط في الشرق الأوسط"، مركز مالكوم كير–كارنيغي للشرق الأوسط، 12 آذار/مارس 2020

13. مبروك ساحلي، الديمقراطية التوافقية كآلية لحل الصراعات الداخلية: لبنان أنموذجاً، الجزائر: مجلة البحوث والدراسات، المجلد 16، العدد 2، صيف 2019.

14. محمد علي عمير، العمالة الوافدة والاستقرار السياسي في دولة الإمارات 1990–1999، (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002).

15. محمد السيد سليم، ضغوط ما بعد الثورات: الانكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات، مجلة السياسة الدولية، إبريل 2013

16. مريم سلطان أحمد، مقومات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1991).

17. المؤسسة اللبنانية الوطنية للإعلام، في:

http://nna-leb.gov.lb/ar/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/502124?__cf_chl_jschl_tk__=tJXnKsYj3JgfeAmIQNbolkJmHLpVguNvMuNtm5bHnBs-1635980152-0-gaNycGzNA1E

18. قناة العربية، في:

https://www.alarabiya.net/politics/2021/11/02/%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D9%82%D8%B1%D8%AF%D8%A7%D8%AD%D9%8A

في:

https://www.vdlnews.com/news/144545

19. الأزمة اللبنانية – الخليجية في عهدة جهود فرنسية – عربية لحلّ عاجل، بيروت: جريدة النهار العربي، 30 أكتوبر 2021، وصول: 6 نوفمبر 2021، في:

https://www.annaharar.com/arabic/news/arab-world/lebanon/30102021020240123https://carnegie-mec.org/diwan/83042https://carnegie-mec.org/2020/04/02/ar-pub-81438

20. وحيد عبد المجيد، الصراعات الداخلية وأزمة التعددية في العالم العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مايو 2021.

ثانياً: باللغة الإنجليزية:

1. Chloe Cornish (@ChloeNCornish), “Lebanon’s economic melt-down gets worse,” Twitter post, August 26, 2020, https://twitter.com/ChloeNCornish/status/1298592128407347205.

2. Rana Jawad, Social Welfare and Religion in the Middle East: A Lebanese Perspective (Bristol: Policy Press, 2009), 21; and Toufic Gaspard, A Political Economy of Lebanon, 1948–2002: The Limits of Laissez-Faire (Leiden: Brill, 2004), 54.
3. Timour Azhari, "Lebanon Faces Painful Reforms to Unlock Foreign Aid," Al Jazeera, May 12, 2020, https://www.aljazeera.com/ajimpact/lebanon-faces-painful-reforms-unlock-foreign-aid-200512190902820.html.
4. Hannes Baumann, "Lebanon's Economic Crisis Didn't Happen Overnight. So How Did It Get to This Point?" Monkey Cage (blog), Washington Post, October 22, 2019, https://www.washingtonpost.com/politics/2019/10/22/lebanons-economic-crisis-didnt-happen-overnight-so-how-did-it-get-this-point.
5. Dana Khreiche, "Lebanon Inflation Soars Past 100% in Latest Sign of Meltdown," Bloomberg, August 26, 2020, https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-08-26/lebanon-inflation-soars-past-100-in-fallout-from-currency-shock?utm_campaign=socialflow-organic&utm_source=twitter&cmpid%3D=socialflow-twitter-politics&utm_content=politics&utm_medium=social&sref=QmOxnLFz
6. Sunniva Rose, "Le Liban surendetté s'enfonce dans une crise profonde" [Over-Indebted Lebanon Goes Deeper into Crisis], Le Figaro, June 7, 2020, http://www.lefigaro.fr/conjoncture/le-liban-surendette-s-enfonce-dans-une-crise-profonde-20200607?utm_source=app&utm_medium=sms&utm_campaign=fr.playsoft.lefigarov3.
7. Will Kymlica and Eva Phostl (eds.), Multiculturalism and Minority Rights in the Arab World, (Oxford: Oxford University Press, 2014
8. Arend Lijphart, Democracy in Plural Societies – A Comparative Exploration (New Haven: Yale University Press, 1982
9. Lebanon Plans to Charge for WhatsApp Calls—Minister," Reuters, October 17, 2019, https://www.reuters.com/article/lebanon-economy-calls/lebanon-plans-to-charge-for-whatsapp-calls-minister-idUSL5N2724QP.